ظاهرة المجاز في الاعراب بين البلاغيين والنحويين

علي موسى عكلة

كلية التربية / جامعة ميسان

alimussa56@uomisan.edu.iq

المستخلص:

مجاز الاعراب ظاهرة تطلق على تغيير إعراب اللفظ بسبب الحذف أو الزيادة، ويقسم على قسمين: المجاز بالحذف، والمجاز بالزيادة، ولا يدخل هذان النوعان في مصطلح المجاز المتداول في علم البلاغة، ولذلك اختلفت آراء العلماء في هذا المجاز، واختلفوا في تحديد نوعه، وموضعه، وهذا البحث يحاول أن يقدم الادلة على أنّ مجاز الاعراب ظاهرة تتعلق بخصائص تراكيب الاسلوب العربي، وما يطرأ عليها من ظواهر كالحذف والزيادة، فالأفضل أن تدرس في علم المعاني أو في علم النحو، ولا علاقة لها بالمجاز. وتضمن البحث مدخلاً تعريفياً في المفاهيم والمصطلحات، وجملة مطالب تناولت هذه الظاهرة عند البلاغيين وعند النحويين، وخاتمة بأهم النتائج التي توصل اليها.

الكلمات الدالة: النحو، البلاغة، الإعراب، المجاز.

The phenomenon of metaphor in the parsing between rhetoricians and grammarians

. Ali Musa Okla.

College of Education - University of Misan

Abstract

The metaphor of the parsing is a phenomenon called changing the parsing of the word because of deletion or addition, and it is divided into two parts: the metaphor for deletion and the metaphor for addition, and these two types do not enter “the well-known metaphor term” in the science of rhetoric, and therefore the opinions of scholars differed on this metaphor, and they differed in determining its type and position. This research tries to provide evidence that the metaphor of the parsing is a phenomenon related to the characteristics of the structures of the Arabic style, and the phenomena that occur to them such as deletion and addition, so it is better to study in the science of meanings or in the science of grammar, It is not related to metaphor. The research included an introduction to concepts and terminology, and four sections, which dealt with this phenomenon among the rhetoricians and grammarians, and a conclusion with the most important findings of the research.

Key words: grammar, rhetoric, syntax, metaphor.

المقدمة

يُطلق المجاز في الاعراب على كلمة تغيّر حكم إعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ، ويقسم على قسمين هما: المجاز بالحذف، والمجاز بالزيادة، وليس ثمة دليل على دخول هذا النوع من المجاز في حدّ المجاز المصطلح عليه عند البلاغيين بنوعيه، فالمجاز المرسل عندهم هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، والمجاز العقلي هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة الإسناد الحقيقي، وليس هناك تداخلٌ بين حدّ المجاز وحدّ الاعراب المصطلح عليه عند النحويين، فالمجاز يتعلق بالاتساع في دلالات الألفاظ في سياق الاستعمال والتداول، والاعراب يتعلق بحركات آخر ألفاظ التركيب للتفريق بين المعاني الوظيفية النحوية، وليس هو من علاقات المجاز المعروفة، فلا تداخل بين الحدّين، بل كل منهما يخرج الآخر.

ولذلك اختلفت آراء العلماء بين مؤيدٍ ومنكر للمجاز في الاعراب، واختلفوا أيضاً لأيّ نوعي المجاز ينضوي، ومن هنا يحاول البحث التماس الأدلة على أن ما بحثه البلاغيون وغيرهم في مباحث البيان على أنه مجازٌ في الاعراب بسبب الحذف أو الزيادة، يتقاطع مع حدّ المجاز، وهو ألصق بكتب المعاني أو النحو لتعلقه بالخصائص الاسلوبية للتراكيب العربية وعوارضها كالحذف والزيادة وغيرهما، وأنّ كثيراً من أمثلته يمكن حملها على الحقيقة، أو أنها تدخل في علاقات المجاز من غير باب الاعراب.

وتضمن البحث مدخلاً تعريفياً في المفاهيم والمصطلحات وجملة مطالب، أحدها تناول المجاز في الاعراب عند البلاغيين، والثاني المجاز بالحذف عند النحويين، والثالث المجاز بالزيادة عندهم، والرابع خلاصة القول في المجاز في الاعراب، وخاتمة بأهم النتائج التي توصل اليها.

مدخل تعريفي

المجاز في اللغة، يقال: جُزتُ الموضع أجوزه جوازاً: سلكتُه وسرتُ فيه. وأجزتُه: خلفتُه وقطعتُه. والاجتياز: السلوك. وجاوزتُ الشيءَ إلى غيره وتجاوزتُه بمعنىً، أي: جزتُه. وتجاوز الله عنا وعنه، أي: عفا. وتجوّز في كلامه، أي: تكلّم بالمجاز. وقولهم: جعل فلانٌ ذلك الامر مجازاً إلى حاجته، أي: طريقاً ومسلكاً[١]، وأَجَزْتُه: أَنْفَذْته. وجازَهُ يَجُوزُه إذا تعدَّاه وعَبَرَ عليه[٢].

وتحدّث الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٤هـ) عن حدّ المجاز في الاصطلاح فقال: "وأمَّا المَجاز، فقد عوَّل الناسُ في حدِّه على حديثِ النَّقْل، وأنَّ كلَّ لفظٍ نُقِلَ عن موضوعهِ فهو مَجاز" [٣]. وقسّمه إلى مجازٍ لُغويٍّ وعقليٍّ وفرق بينهما، فقال: "واعلم أنّ المجاز على ضربين: مجاز من طريق اللغة، ومجاز من طريق المعنى والمعقول"[٤].

فمدار الأمر في المجاز إذن على العدول باللفظ عما يوجبه أصل اللغة، فان حدث العدول على مستوى العلاقات الاستبدالية للغة فهو لغوي، إذ يختار المتكلم لفظاً من الالفاظ ليضعه موضع لفظٍ آخر، وإن حدث

(١) ينظر: الصحاح/ الجوهري – جوز – ٤: ٨٧١.
(٢) ينظر: لسان العرب/ ابن منظور – جوز – ٥: ٣٢٦.
(٣) دلائل الاعجاز:٦٦.
(٤) اسرار البلاغة/ عبد القاهر الجرجاني:٤٠٨.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

العدول على مستوى التركيب والاسناد، فهو مجازٌ حكمي أو عقلي.

وقال السكاكي (ت٦٢٦هـ):" وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة على نوع حقيقتها مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة معناها في ذلك النوع "[٥]. وعلى هذا المنوال نسج علماءُ البلاغة المتأخرون تعريفهم للمجاز وتقسيمه.

أما الاعراب في اللغة فقد قال ابن فارس: "إن العين والراء والباء أصولٌ ثلاثةٌ: أحدها الإبانة والإفصاح، والآخر النَّشاطُ وطيبُ النَّفس، والثالث فسادٌ في جسمٍ أو عضو. فالأوّل قولهم: أعرب الرّجُل عن نفسه، إذا بيَّنَ وأوضح... وإعرابُ الكلام أيضاً من هذا القياس؛ لأنَّ بالإعراب يُفرَق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النَّحو من العلم"[٦].

والإعراب في الاصطلاح حدّه "أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبُهُ العاملُ في محلِّ الإعراب وهو الآخر"[٧].

أما المجاز في الاعراب فقد حدّه بعض البلاغيين بقوله: " قد يأتي المجاز بمعنى آخر غير العقليّ واللّغويّ، وهو أن يتغيّر حكم إعراب الكلمة بسببِ حذف لفظ أو زيادته، والأوّل كقوله تعالى:﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ**﴾[٨]، والثّاني كقولهِ تعالى:﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[٩]، أي: جاء أمرُ ربّك، وليس مثلَه شيءٌ، ويسمّونه المجاز في الإعراب؛ لأنّ الحكم الأصلي للرَّبِّ الجرّ وقد تَغيَّرَ إلى الرّفع، وللمثلِ النصب وقد تغَيَّر إلى الجرّ"[١٠].

المجاز في الإعراب عند البلاغيين

يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٤هـ) في فصل الحذف والزيادة وهل هما من المجاز أم لا؟: "واعلم أنّ الكلمة كما تُوصف بالمجاز، لنقلك لها عن معناها... فقد تُوصف به لنقلها عن حُكمٍ كان لها، إلى حُكْمٍ ليس هو بحقيقةٍ فيها"[١١]. والمراد بالحكم هنا الاعراب، أي: تغير حكمها الذي هو إعرابها الأصلي بأن انتفى ذلك الأصلي وحلّ محلّه إعراب آخر. ويجوز أن يراد بحكم الاعراب الأثر المترتب عليه، أي: الفاعلية والمفعولية وغيرهما[١٢].

ثم أشار الى وجود نوعين من مجاز الاعراب شرط في كليهما أن يغيّرا الحكم الاعرابي والا فلا يوصفان بالمجاز؛ الأول بسبب الحذف، والثاني بسبب الزيادة، وضرب مثالاً على الأول بقوله: "ومثالُ ذلك أنّ المضاف إليه يكتسي إعرابَ المضافِ في نحو: ﴿**وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ**﴾[١٣]، والأصل: واسأل أهلَ القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرُّ، والنصبُ فيها مجازٌ، وهكذا قولهم: (بنو فلانٍ تَطَؤُهم الطريقُ)، يريدون أهلُ الطريق، الرَّفع في الطريق مجازٌ؛ لأنه منقولٌ إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأهل، والذي يستحقّه في أصله هو الجرّ، ولا ينبغي أن يقال: إنّ وجهَ المجاز في هذا الحذفُ، فإن الحذفَ إذا تجرَّد عن تغيير حُكْم من أحكام ما بقي بعد الحذفِ لم يُسَمَّ مجازاً، ألا ترى أنك تقول: (زيدٌ منطلق وعمرٌو)، فتحذف الخبر،

(٥) مفتاح العلوم: ٣٥٩.
(٦) معجم مقاييس اللغة –عرب-: ٢٩٩/٤.
(٧) همع الهوامع/ السيوطي: ١/ ٥٩.
(٨) سورة الفجر: ٢٢.
(٩) سورة الشورى: ١١.
(١٠) البليغ في المعاني والبيان والبديع/ الشيخ أحمد أمين الشيرازي: ٢٣٤.
(١١) اسرار البلاغة:٤١٦.
(١٢) ينظر: حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني: ٥٢٨/١.
(١٣) سورة يوسف: ٨٢.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

ثمّ لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجازٌ؟ وذلك لأنه لم يُؤَدِّ إلى تغيير حكم فيما بقي من الكلام"[١٤].

وبيّن حكم النوع الثاني من مجاز الاعراب الذي يحدث بسبب الزيادة بقوله: " وإذا صحَّ امتناعُ أن يكون مجرَّدُ الحذفِ مجازاً، أو تحِقَّ صفةُ باقي الكلام بالمجاز، من أجل حذفٍ كان على الإطلاق، دون أن يحدُث هناك بسبب ذلك الحذف تغيُّرُ حكمٍ على وجهٍ من الوجوه، علمتَ منه أنّ الزيادة في هذه القضية كالحذف، فلا يجوزُ أن يقال: إن زيادة (ما) في نحو: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ**﴾[١٥] مجازٌ، أو أن جملة الكلام تصير مجازاً من أجل زيادته فيه، وذلك أنّ حقيقة الزيادة في الكلمة أنْ تَعْرَى من معناها، وتذكرَ ولا فائدة لها سوى الصّلة، ويكون سقوطُها وثبوتُها سواءً، ومحالٌ أن يكون ذلك مجازاً...

فأمَا غير الزائد من أجزاء الكلام الذي زِيدَ فيه، فيجب أن يُنظَر فيه، فإن حدَثَ هناك بسبب ذلك الزائِد حكمٌ تزول به الكلمة عن أصلها، جاز حينئذٍ أن يُوصَف ذلك الحكم، أو ما وَقَع فيه، بأنه مجازٌ، كقولك في نحو قوله تعالى:﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[١٦] إن الجرّ في المِثْل مجازٌ؛ لأنّ أصله النصب، والجرُّ حكمٌ عَرَض من أجل زيادة الكاف" [١٧].

وأكّد الشيخ استحالة دخول أنواع الزيادة جميعها ضمن حدّ المجاز:" فإن قلت: المجاز على أقسام، والزيادة من أحدها، قيل: هذا لك إذَا حدَّدتَ المجاز بحدٍّ تدخل الزيادة فيه، ولا سبيلَ لك إلى ذلك، لأن قولَنا: المجاز، يفيد أنْ تجوز بالكلمة موضعَها في أصل الوضع، وتنقلها عن دلالة إلى دلالة، أو ما قَارَب ذلك"[١٨].

فهو ينكر أن يكون كلّ حذفٍ أو زيادةٍ مجازاً، بل يكونان مجازاً إذا تغيّر بسببهما حكم إعراب الكلمة، ومن هنا قال الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ): " وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في النكير على من أطلق القول بوصف الكلمة بالمجاز للحذف أو الزيادة"[١٩]. ولكن بعضهم توسع بإطلاق المجاز بالحذف على كلّ حذفٍ وان لم يغير حكم الاعراب[٢٠].

وعدّ السكاكي (ت٦٢٦هـ) المجاز في الاعراب ملحقاً بالمجاز، وأفرد له فصلاً سماه: (في المجاز اللغوي الراجع على حكم الكلمة في الكلام)، وقال: "هو عند السلف رحمهم الله أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصلي الى غيره، كما في قوله علت كلمته: ﴿**وَجَآءَ رَبُّكَ**﴾[٢١]، فالأصل: وجاء أمرُ ربك، فالحكم الأصلي في الكلام لقوله: (ربُّك) هو الجر، وأما الرفع فمجاز، وفي قوله: ﴿**وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ**﴾[٢٢]، والأصل: واسأل أهلَ القرية، فالحكم الأصلي للقرية في الكلام هو الجر، والنصب مجازٌ، وفي قوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[٢٣]، فالأصل: ليس مثلَه شيءٌ، بنصب (مثله)، والجر مجاز"[٢٤].

ثمّ ذكر ضابط هذا النوع من المجاز بقوله: "ومدار هذا النوع على حرفٍ واحدٍ، وهو أن تكتسي الكلمةُ

(١٤) اسرار البلاغة:٤١٦.
(١٥) سورة آل عمران: ١٥٩.
(١٦) سورة الشورى: ١١.
(١٧) اسرار البلاغة:٤١٧-٤١٨.

(١٨) المصدر نفسه: ٤١٨.
(١٩) الايضاح في علوم البلاغة: ٣٠٠، وينظر: مفتاح تلخيص المفتاح/ شمس الدين الخلخالي:٦٢٥-٦٢٦، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح/السبكي:٢٠٣/٢، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح/عبد المتعال الصعيدي:٣٥٣/٣.
(٢٠) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٥٧/٢و٢٩٢، وفتح الباري/ ابن حجر:٢٠٨/١، و٤١٠، و٥٠٦، وصفوة التفاسير/ الصابوني:٤٧٤/٢، وتفسير حدائق الروح/ محمد الأمين الشافعي: ٣٤٥/١ و٤١٤/٩ و٤٤٠/١٧ و٩٧/٢٨.
(٢١) سورة الفجر: ٢٢.
(٢٢) سورة يوسف: ٨٢.
(٢٣) سورة الشورى: ١١.
(٢٤) مفتاح العلوم: ٣٩٢.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

حركةً لأجل حذف كلمةٍ لا بدّ من معناها، أو لأجل إثبات كلمةٍ مستغنىً عنها استغناءً واضحاً، كالكاف في قوله عزّ اسمه:﴿ لَيْسَ **كَمِثْلِهِ** ﴾، أو الباء في نحو: (بحسبك أن تفعلَ كذا)، ونحو:﴿ **كَفَى بِاللَّهِ**﴾[٢٥]" [٢٦].

وبيّن أنّ هذا الاعراب ليس من المجاز، بل مشبهٌ به في التعدّي عن الأصل إلى غير الأصل، وأنه لم يذكر حدّ المجاز شاملاً له، وانما ألحقه به تقليداً للسلف، وقال: "ورأيي في هذا النوع أن يعدّ ملحقاً بالمجاز ومشبهاً به لما بينهما من الشبه، وهو اشتراكهما في التعدي عن الأصل الى غير أصل، لا أن يعدّ مجازاً، وبسبب هذا لم أذكر الحدّ شاملاً له، ولكن العهدة في ذلك على السلف"[٢٧].

وتابع الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ) وشراح المفتاح والتلخيص والمختصر من تقدمهم من البلاغيين في حدّ مجاز الاعراب وأقسامه، وذكروا أمثلتهم نفسها [٢٨].

ويرى بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ) أنّ قول الخطيب القزويني في التلخيص " وقد يطلق المجاز على كلمة تغيّر حكم اعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ"[٢٩]، يشير إلى أن تسمية هذا النوع مجازاً ليست على التحقيق؛ لأنّ المجاز لفظٌ مستعملٌ في غير موضوعه، وليس في النقص لفظٌ استُعمل في غير موضوعه، والزيادةُ أيضاً لم يُستعمل الزائد في غير موضوعه[٣٠].

وأطلق عليه بعض البلاغيين والاصوليين المتأخرين (المجاز في الاعراب) وعدوه ضرباً من الترخّص والتجوّز في الكلام، وذكروا أنّه إنما يُطلق عليه المجاز في الإعراب توسّعاً، وأنه ضربٌ آخر غير المجاز المعروف المحدود في كلامهم[٣١].

المجاز بالحذف عند النحويين

ويطلق عليه المجاز بالنقصان أو بالنقص أو بالإضمار [٣٢]، وتقدم أنه مقصورٌ على الحذف الذي يتغير بسببه حكم إعراب الكلمة. أي: إنّ ذلك التغيير يحصل بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحقّت به نوعاً من الإعراب، فلمّا حُذف حدث نوعٌ آخر منه [٣٣].

وجعل سيبويه (ت ١٨٠هـ) الآية التي مثّل بها البلاغيون للمجاز بالحذف ضمن دائرة الاتساع اللغوي الذي أفرد له حيزاً واسعاً في كتابه وجعل له أبواباً، فيقول:" ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى جدّه:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا**﴾[٣٤]، إنّما يريد: أهلَ القرية، فاختصر، وعمل

(٢٥) سورة النساء: ٦.
(٢٦) مفتاح العلوم:٦٢٥.
(٢٧) المصدر نفسه: ٣٩٢.
(٢٨) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة/القزويني: ٣٣٦، والايضاح في علوم البلاغة/القزويني: ٢٩٩، ومفتاح تلخيص المفتاح/ شمس الدين الخلخالي :٦٢٥، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح/ بهاء الدين السبكي:٢٠٣/٢، ومختصر المعاني/التفتازاني:٢٤١، والأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم/عصام الدين الحنفي:٩٤/١، و٣٣٦/٢، وحاشية الدسوقي على مختصر المعاني:٤٩١/٣، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح/عبد المتعال الصعيدي:٥٣٤/٣.
(٢٩) التلخيص في علوم البلاغة: ٣٣٦.
(٣٠) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح/ بهاء الدين السبكي:٢٠٣/٢.
(٣١) ينظر: مشارق الشموس/ المحقق الخوانساري: ١٧، والفصول الغروية في الأصول الفقهية/الشيخ محمد حسين الحائري:١٤٧، تقريرات المجدد الشيرازي/الروزدري:١/ ١٥٧، تعليقة على معالم الأصول/السيد علي الموسوي القزويني:٢٤٢/٤ – ٢٤٣، بدائع الأفكار/ وميرزا حبيب الله الرشتي: ٩٥، والبليغ في المعاني والبيان والبديع/ الشيخ أحمد أمين الشيرازي:٢٣٤.
(٣٢) ينظر: الكليات/ الكفوي:٥٦١، والكوكب الدري/ الأسنوي: ١٣٣، وقرة العين لشرح ورقات إمام الحرمين/ الرعيني: ٣٢، وأضواء البيان ٢٧٦/٥، ومعجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها/ د. أحمد مطلوب:٢١٢/٣ و٢٢٠.
(٣٣) ينظر: مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح/المغربي:٤٣٣/٢، ودروس في البلاغة/ الشيخ محمّدي البامياني:٢٤٥/٤.
(٣٤) سورة يوسف: ٨٢.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا"[٣٥].

فالقرية في تقدير سيبويه مضاف اليه، وقد صارت بعد الاتساع مفعولاً به، فتغير المعنى النحوي من الاضافة الى المفعولية، وحدث ذلك بحذف المضاف وهو (أهل) واقامة المضاف اليه مقامه وهو (القرية)، والعرب قد اتسعت كثيراً في هذا النوع من الحذف، وهو أسلوب من أساليب العربية معروفٌ، يقول ابن جني (ت٣٩٢ هـ): "إنّ حذف المضاف أوسع وأفشى وأوفى"[٣٦].

وذكر سيبويه شواهد أخرى تجري مجرى الآية المتقدمة، منها: "وقال عزّ وجلّ:﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ**﴾[٣٧]، وإنّما هو: ولكنّ البِرَّ برُّ مَن آمن بالله واليوم الآخِر"[٣٨]. فاسم الموصول (مَن) صار خبراً لـ(لكن) بعد أن كان مضافاً اليه تقديراً، فتغير المعنى النحوي من الاضافة الى الإخبار، وحدث هذا أيضاً بحذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه.

ومنها أيضاً قال:" ومثل ذلك من كلامهم: (بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ)، يريد: يَطَؤُهم أهلُ الطريقِ"[٣٩]. وهذا على معنى المدح، إذ إن بيوتهم على الطريق، فالمارة تنزل عليهم، وهم يضيفونهم، فكأنّ مرور أهل الطريق بهم بمثابة الوطء لهم.

وقال في موضع آخر:" غير أنك إذا حذفت المضاف تخفيفاً، كما قال عز وجل:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾، و(يَطَؤُهم الطريقُ) وإنما يريدون أهلَ القرية، وأهلَ الطريق، وهذا في كلام العرب كثيرٌ، فلما حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف؛ لأنه صار في مكانه فجرى مجراه"[٤٠].

فالطريق مضاف اليه في هذا التقدير، وقد صار بعد الاتساع فاعلاً، فتغير المعنى النحوي من الاضافة الى الفاعلية، وحدث ذلك بحذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه.

والاتساع مفهوم شامل للعدول والتجوز، لكن الذي قصده سيبويه هنا ليس هو المجاز، بل هو تغيير المعنى النحوي للكلمة في التركيب بالحذف بغية الايجاز والاختصار والتخفيف دون أن يؤثر ذلك على المعنى الاصلي للتركيب اعتماداً على أنّ المعنى الاصلي للعبارة مفهوم عند المخاطب ولا يلتبس عليه لدلالة القرائن اللفظية أو الحالية أو لكثرة الاستعمال؛ ولأنه يقع ضمن دائرة العرف اللغوي[٤١].

واختلفت وجهات نظر القدماء والمحدثين في معنى الاتساع، فهو عند ابن رشيق (ت ٤٥٦هـ) اتساع التأويل في معنى البيت[٤٢]، وعند ابن الاثير(ت٦٣٧هـ) العدول عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه، نحو قوله سبحانه:﴿ **ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾[٤٣]، قال: "فنسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسع؛ لأنهما جمادٌ، والنطق إنما هو للإنسان لا للجماد، ولا مشاركة هاهنا بين المنقول والمنقول إليه" [٤٤].

(٣٥) الكتاب:٢١٢/١. وينظر: The rhetorical significance of the expression- Maisan Journal of Academic Studies - Assistant Professor Dr. Hana Abdel-Reda Al-Rubaie, and Prof. Rezata Hussein Saleh - Vol 11- No 20 (2012) p. 9-10.

(٣٦) الخصائص: ٢٨٤/٢.

(٣٧) سورة البقرة:١٧٧.

(٣٨) الكتاب:٢١٢/١.

(٣٩) المصدر نفسه:٢١٣/١.

(٤٠) المصدر نفسه:٢٤٧/٣.

(٤١) ينظر: مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو:١٤ و٢١.

(٤٢) ينظر: العمدة :٩٣/٢.

(٤٣) سورة فصلت: ١١.

(٤٤) ينظر: المثل السائر:٣٥٠/١.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

والآية مورد البحث داخلةٌ في معنى التوسع عند ابن الاثير، ففي موضع آخر من كتابه، ذكر فيه أقسام المجاز التي جعلها الغزالي أربعة عشر قسماً وبين فساد تقسيمه بإرجاعه إلى ثلاثة أقسام- كما هي عند ابن جني على ما سيأتي- هي: التوسع، والتشبيه، والاستعارة، جاء في القسم الأخير منها: النقصان الذي لا يبطل به المعنى، نحو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ كما في قوله تعالى: ﴿**وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ**﴾، قال: "وهذا القسم داخلٌ في القسم الأول... وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ فلأنه دلّ بالمسكون على الساكن، وتلك مقارنةٌ قريبةٌ"(٤٥).

ويريد بالقسم الأول التوسع، كما تقدم في قوله تعالى:﴿ **قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ** ﴾، فنسبة السؤال للقرية من باب التوسع، أي العدول عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه؛ لأنه دلّ بالمسكون على الساكن، أي: أطلق اسم المحلّ على الحال. وقال في موضع آخر: "هذا توسع في العبارة؛ إذ لا مشاركة بين رسوم الديار وبين فهم السؤال والجواب"(٤٦). فالآية داخلة في المجاز من باب العلاقة المحلية، وليس من باب المجاز بسبب الحذف.

والاتساع عند بعض المحدثين "المرونة في اللفظ ومراعاة مقتضيات السياق في التركيب والعلاقات النحوية"(٤٧). وقيل: هو" توسيع معنى اللفظ ومفهومه، ونقله من المعنى الخاص الدال عليه الى معنى أعمّ وأشمل" (٤٨)، ويعدّ في مجال الدراسات الأسلوبية ضرباً من ضروب العدول عن الأصل أو الانزياح(٤٩). ولعل اختلاف الحدّ الاصطلاحي راجعٌ الى كثرة صور الاتساع وحالاته التي ساقها النحويون والبلاغيون وتشعُّبها بحيث لا يجمعها جامع سوى الترخص والعدول.

وتابع ابن السراج (ت ٣١٦هـ) خطى سيبويه في جعل المجاز بالحذف ضمن دائرة الاتساع، فأفرد باباً للاتساع في أصوله، قال:" اعلم أن الاتساع ضربٌ من الحذف... فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف، فنحو قولِه:﴿ **وَاسْـأَلِ الْقَرْيَـةَ** ﴾، تريد: أهلَ القرية، وقول العرب: (بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ)، يريدون: أهلُ الطريقِ، وقولهُ:﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ** ﴾، إنما هو برُّ مَنْ آمنَ بالله"(٥٠).

وسار ابن جني (ت٣٩٢ هـ) على الخطى نفسها، فعدّ الحذف ضرباً من الاتساع الذي تناوله مفصلاً، يقول:" وقد حذف المضاف، وذلك كثيرٌ واسعٌ، ... نحو قول الله سبحانه:﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى**﴾(٥١)، أي: برُّ مَن اتقى. وإن شئت كان تقديره: (ولكنّ ذا البرّ مَن اتقى). والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضربٌ من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأنّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور، ومنه قوله عزّ اسمه:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾، أي: أهلَها"(٥٢).

ويعتقد ابن جني (ت٣٩٢ هـ) بأنّ الكثير من الاستعمالات الداخلة في باب الشجاعة في اللغة، انما هو داخلٌ في المجاز أيضاً، ويعدّ في أولها الحذوف، فهو يوسّع مفهوم المجاز الى العدول عن أنماط بنية الجملة التي تقرّها قواعد النحو، فيقول: "ومن المجاز كثيرٌ من باب الشجاعة في اللغة: من الحذوف، والزيادات، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف.

(٤٥) المصدر نفسه:٣٥٩.
(٤٦) المصدر نفسه:٣٥١.
(٤٧) الاتساع في الدراسات النحوية/ أحمد عطية المحمودي:١٨.
(٤٨) فقه اللغة وخصائص العربية/ محمد مبارك: ٢١٨.
(٤٩) ينظر: أثر ابن جني في عبد القاهر وابن الأثير/د. أحمد مطلوب:٧٦، والأسلوبية والاسلوب/ عبد السلام المسدي: ١٦٥.

(٥٠) الاصول في النحو:٢٥٥/٢.
(٥١) سورة البقرة:١٨٩.
(٥٢) الخصائص: ٣٦٢/٢، وينظر: المحتسب:٢١٧/٢.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

ألا ترى أنك إذا قلت: (بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ)، ففيه من السَّعَة إخبارك عمَّا لا يصحّ وطؤه بما صحّ وطؤه. فتقول على هذا: (أخذنا على الطريق الواطئ لبني فلان)، و(مررنا بقوم موطوئين بالطريق)، و(يا طريق، طأ بنا بني فلان)، أي: أدّنا إليهم. وتقول: (بنى فلان بيته على سنن المارة رغبة في طئة الطريق بأضيافه له). أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز؟

ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تُخبر به عن سالكيه، فشبهته بهم إذ كان هو المؤدي لهم، فكأنه هم. وأما التوكيد فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم؛ وذلك أنّ الطريق مقيمٌ ملازمٌ، فأفعاله مقيمةٌ معه، وثابتةٌ بثباته. وليس كذلك أهل الطريق؛ لأنهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه، فأفعالهم أيضاً كذلك حاضرةٌ وقتاً وغائبةٌ آخر. فأين هذا مما أفعاله ثابتةٌ مستمرةٌ؟ ولما كان هذا كلاماً الغرض فيه المدح والثناء اختاروا له أقوى اللفظين؛ لأنه يفيد أقوى المعنيين.

وكذلك قوله سبحانه:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا** ﴾، فيه المعاني الثلاثة؛ أما الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصحّ في الحقيقة سؤاله، وهذا نحو ما مضى، ألا تراك تقول: (وكم من قرية مسئولة)، وتقول: (القرى وتسآلك)، كقولك: (أنت وشأنك). فهذا ونحوه اتساعٌ. وأما التشبيه فلأنها شبهت بما يصحّ سؤاله لما كان بها ومؤلفاً لها. وأما التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على مَن ليس مِن عادته الإجابة. فكأنهم تضمنوا لأبيهم (عليه السلام) أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر. أي: لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مَن مِن عادته الجواب؟ وكيف تصرَّفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية"[٥٣].

فالاتساع في اللغة عند ابن جني أمرٌ متحققٌ في الاستعمالات الداخلة في باب الشجاعة في اللغة جميعها؛ ذلك لأنه حرص أساساً على بيان ما يطرأ على الأنماط النظرية للجملة العربية من العوارض والتغييرات المذكورة وهي: الحذوف، والزيادات، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف وغيرها.

أما ادخاله استعمالات الاتساع وشجاعة اللغة في المجاز، فالمعروف أنّ ابن جني يتوسع في مجال المجاز، فيقول: " اعلم أنّ أكثر اللغة مع تأمّله مجازٌ لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال نحو: (قام زيدٌ، وقعد عمرٌو، وانطلق بشرٌ، وجاء الصيفُ، وانهزم الشتاءُ)، ألا ترى أنّ الفعل يفاد منه معنى الجنسية؟ فقولك: (قام زيدٌ)، معناه: كان منه القيام، أي: هذا الجنس من الفعل، ومعلومٌ أنه لم يكن منه جميع القيام...؟"[٥٤].

وما ذكره في تأويل أمثلة الحذف المتقدمة آنفاً، يوحي بأنها لا تدخل في مجاز الاعراب بسبب الحذف، بل التمس لها علاقات أخرى ذات صلة بالتوسع والتشبيه والتوكيد، وهذه المعاني هي الحدّ الفاصل لديه بين الحقيقة والمجاز، فيقول في (باب في فرق بين الحقيقة والمجاز):"الحقيقة: ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز: ما كان بضدّ ذلك. وإنما يقع المجاز ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف

(٥٣) الخصائص: ٤٤٦/٢-٤٤٧.

(٥٤) المصدر نفسه: ٤٤٧/٢. وينظر: The rhetorical significance of the expression- Maisan Journal of Academic Studies - Assistant Professor Dr. Hana Abdel-Reda Al-Rubaie, and Prof. Rezata Hussein Saleh - Vol 11- No 20 (2012)p.10.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

كانت الحقيقة البتة"[٥٥]. فالمجاز من ضروب الاتساع الكثيرة التي ذكرها ابن جني، بيد أنه قيّده بتوفر المعاني الثلاثة المتقدمة، وقد تأول فيما قيل إنه مجاز بالحذف، مما يخرجه من هذا المفهوم.

وأشار بقية النحويين الى حذف المضاف في الأمثلة المتقدمة وفي غيرها، نحو قوله سبحانه:﴿ **وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ** ﴾[٥٦]، أي: حبَّ العجلِ، دون أن يذكروا الاتساع أو المجاز، وتوسّع بعضهم بذكر أحكام الحذف وأقسامه من زاوية ما تقتضيه الصناعة النحوية[٥٧].

توجيه المجاز في أمثلة المجاز بالحذف

يمكن توجيه المجاز في الأمثلة المتقدمة بطرائق أخرى داخلة في حدّ المجاز وعلاقاته، فتخرج عما نحن بصدده من أن التجوّز بتغير حكم الإعراب بالتقدير، ففي قوله تعالى:﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى**﴾[٥٨]، إخبارٌ عن المعنى وهو (البرّ)، بالذات وهو (مَن آمن)، ولا يخبر عن المعنى بالذات أو الجثة عند النحويين[٥٩]، لذلك اقتضى حمل الآية على الحذف، أو تأويلها بإحدى علاقات المجاز.

ومن صور التأويل أن يكون المصدر (البرّ) بمعنى اسم الفاعل مجازاً، على سبيل المبالغة، كما في قوله تعالى:﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى**﴾[٦٠]، والمعنى: ولكن البارّ من اتقى، قال أبو عبيدة: "البرّ هنا في موضع البارّ، ومجازها: أي اطلبوا البرّ من أهله ووجهه، ولا تطلبوه عند الجهلة المشركين"[٦١].

ونحو ذلك في قوله سبحانه:﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ**﴾[٦٢] يقول أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ): "ومن مجاز المصدر الذي في موضع الاسم أو الصفة، قال:﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ** ﴾ خروج لمعنى البارّ"[٦٣]، وقال:" فالعرب تجعل المصادر صفات، فمجاز البرّ هاهنا مجاز صفة لـ(مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)، وفي الكلام: ولكن البارّ من آمن بالله"[٦٤].

ومن صور التوجيه التي تدخل بعض أمثلة المجاز بالحذف في حدّ المجاز وعلاقاته المعروفة، وتخرجها عن القول بالمجاز بتغير حكم الإعراب، قولهم: إن المجاز في قوله تعالى:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾، من نوع المجاز المرسل القائم على العلاقة المحلية، وليس من باب حذف المضاف ونقل حركته الى المضاف اليه. والعلاقة المحلية تعني تسمية الحالّ باسم محلّه، كقوله تعالى:﴿ **فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ** ﴾[٦٥]، أي: أهل ناديه[٦٦].

وقد ذكر التفتازاني (ت٧٩٢هـ) أنه إن جعلت القرية مجازاً عن أهلها، لم يكن من هذا القبيل[٦٧]. أي: لم يكن "من قبيل المجاز المطلق على كلمة تغيّر حكم إعرابها بحذف لفظ، بل من قبيل المجاز المرسل من باب (جرى النّهر)، بإطلاق اسم المحلّ على الحال. والفرق

(٥٥) المصدر نفسه: ٤٤٢/٢.
(٥٦) سورة البقرة:٩٣.
(٥٧) ينظر: الجمل في النحو/الخليل:١٢٩، ومعاني القرآن/ الفراء:٦١-٦٢، والمقتضب/ المبرد:١٨٤/١، والمفصل/ الزمخشري: ١٣٤، والانصاف في مسائل الخلاف/ ابن الانباري: ٥٢/١ و٣٠٧، والتبيان في إعراب القرآن/ العكبري:٧٤٢/٢، وشرح المفصل/ابن يعيش ١٩٠/٢ و١٩٢ و١٩٥، وشرح التسهيل/ ابن مالك: ٢٦٦/٣، وشرح الرضي على الكافية:٢٥٤/٢، وأوضح المسالك/ ابن هشام: ١٤٤/٣، ومعترك الاقران/ السيوطي: ١٩٩.
(٥٨) سورة البقرة:١٨٩.
(٥٩) ينظر: التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب/ ضياء الدين الجندي:١٠/٤.
(٦٠) سورة البقرة:١٨٩.
(٦١) مجاز القرآن:٦٨.
(٦٢) سورة البقرة:١٧٧.
(٦٣) مجاز القرآن:١٢-١٣.
(٦٤) المصدر نفسه:٦٥.
(٦٥) سورة العلق: ١٧.
(٦٦) ينظر: الايضاح في علوم البلاغة/ القزويني: ٢٥٩.
(٦٧) ينظر: مختصر المعاني/ سعد الدين التفتازاني:٢٤١.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

بينهما: أنّ المضاف في هذا القبيل محذوفٌ، وفي ذلك القبيل ليس شيءٌ محذوفاً"[٦٨].

وقال أبو العبّاس المغربي (ت١١١٠هـ):" ويحتمل أن تكون القرية مجازاً عن أهلها من باب إطلاق اسم المحلّ على الحالّ؛ فيخرج المثال عما نحن بصدده من أن التجوز بتغير حكم الإعراب بالتقدير، وعلى هذا يكون معنى قولنا أصل هذا الكلام: واسأل أهلَ القرية، معناه: أنّ هذا أصله قبل التجوّز بإطلاق اسم المحلّ على الحال"[٦٩].

وذكر ذلك بعض المفسرين في الوجه الثاني من أوجه تأويل الآية منهم: السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، وابن عادل الحنبلي (ت بعد ٨٨٠هـ)، والخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، قالوا: "إنه مجازٌ، ولكنه من باب إطلاق اسمِ المحلِّ على الحالِّ للمجاورة كالراوية[٧٠]"[٧١].

وعبّر بعضهم عن هذه العلاقة بالمجاورة، وهي كون الشيء يجاور غيره، فيطلق عليه اسمه كإطلاق الراوية على القِربة[٧٢]، فقيل: نسب السؤال للقرية والمراد أهلها، والعلاقة المجاورة؛ فهي من مجاز العلاقة، وليست من مجاز الحذف، والأصوليون يقولون: إذا تعارض المجاز والإضمار فالمجاز أولى[٧٣].

وذهب عزّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت٦٦٠ هـ) الى أنّ المجاز في نسبة السؤال الى القرية، وحذف المضاف ليس مجازاً؛ لأنّ المجاز استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً، والكلمة المحذوفة ليست كذلك، وإنما التجوّز في أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف؛ وفي قوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا**﴾، المجاز في نسبة السؤال إلى القرية والعير؛ لأنّ السؤال موضوع لمن يفهمه، فاستعماله في الجمادات استعمال اللفظ في غير موضعه، فكونهما مسؤولين في جهة اللفظ دون المعنى هو المجاز[٧٤].

نفي المجاز في قوله تعالى:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾

يرى بعض المفسرين وغيرهم وجهاً آخر يخرج الآية من دائرة المجاز الى الحقيقة، فلا مجاز ولا حذف، بل السؤال حقيقي للقرية، ويكون معجزة؛ لأنه في زمن النبوة، والله ينطق الجماد له[٧٥].

وقيل: "إنَّ الشيء إذا ظهر ظهوراً تامّاً كاملاً فقد يقال فيه: سل السماءَ والأرض وجميع الأشياء عنه، والمراد أنه بلغ في الظُّهور إلى الغاية حتَّى لم يبقَ للشكِّ فيه مجالٌ"[٧٦].

ويرى آخرون أنّ لفظ القرية يُطلق على الجماد تارةً وعلى السكان تارةً أخرى بحسب تصرفات السياق، فلا تأويل إضمار ولا مجاز، قال الراغب (ت ٥٠٢هـ):" القرية: اسم للموضع الذي يجتمع فيه الناس، وللناس جميعاً، ويستعمل في كلّ واحدٍ منهما. قال تعالى:﴿ **وَاسْأَلِ**

(٦٨) دروس في البلاغة/ الشيخ محمّدي الباميانى:٢٤٦/٤.

(٦٩) مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح:٤٣٤/٢.

(٧٠) قال أبو عبيد الهروي: "العرب تسمي الشيء باسم غيره إذا كان معه أو من سببه، كما قالوا للمزادة راوية، وإنما الراوية البعير الذي يُسْتَقَى عليه، فسميت المزادة راوية به لأنها تكون عليه". غريب الحديث:١٥٦/١.

(٧١) الدر المصون في علم الكتاب المكنون: ٥٤٤/٦، واللباب في علوم الكتاب:١٨٦/١١، والسراج المنير:١٤٠/٢.

(٧٢) علوم البلاغة/ المراغي:٢٥٣.

(٧٣) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الالفاظ/ السمين الحلبي: ٣٠٤/٣.

(٧٤) ينظر: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز/ عز الدين بن عبد السلام: ٢٠، ودراسات لأسلوب القران/ محمد عبد الخالق عضيمة:٣٢٢/١٠.

(٧٥) ينظر: الجامع لأحكام القران/ القرطبي:٩/ ٢٤٦، والدر المصون في علم الكتاب المكنون/السمين الحلبي: ٥٤٤/٦، والبحر المحيط في أصول الفقه/ الزركشي:٥٦٢/١ - ٥٦٣، واللباب في علوم الكتاب/ابن عادل الحنبلي:١٨٦/١١، والسراج المنير/الخطيب الشربيني:١٤٠/٢.

(٧٦) اللباب في علوم الكتاب/ابن عادل الحنبلي:١٨٦/١١.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

﴿ **الْقَرْيَةَ** ﴾، قال كثير من المفسرين معناه: أهل القرية. وقال بعضهم: بل القرية هاهنا: القوم أنفسهم" [٧٧].

وفي ضوء ما تقدم يؤكد ابن القيم (ت ٧٥١هـ) نفي المجاز والحذف في الآية، فيقول: "وليس منه﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾، وإن كان أكثر الأصوليين يمثلون به، فإن القرية اسمٌ للسكان في مسكن مجتمع، فإنما تطلق القرية باعتبار الأمرين، كالكأس لما فيه من الشراب، والذَّنوب للدَّلو الملآن ماءً، والخوان للمائدة إذا كان عليها طعام ونظائره. ثم أنهم لكثرة استعمالهم لهذه اللفظة ودورانها في كلامهم أطلقوها على السكان تارةً وعلى المسكن بحسب سياق الكلام وبساطه، وإنما يفعلون هذا حيث لا لبس فيه، ولا إضمار في ذلك ولا حذف"[٧٨].

ويفرق اصحاب المنهج اللفظي القصدي بين الاستعمال القرآني للقرية تارةً، ولأهل القرية تارةً أخرى، فيرى النيلي أنّ القرآن استعمل لفظ القرية للدلالة على تجمع سكاني وكيان اجتماعي له عقلٌ جماعي، يضمّ أهل القرية وغيرهم من الغرباء كالمسافرين والمقيمين مؤقتاً وعابري السبيل والدارسين والتجار، ويُطلق على المدن الكبيرة المستقلة سياسياً نحو مكة ومدين وانطاكية، لذلك توصف القرية بكونها آمنةً أو خائفةً أو عاتيةً أو كافرةً أو هالكةً حقيقةً لا مجازاً، أما أهل القرية فهم الأفراد الذين يؤسسون النظام الاجتماعي للقرية، وانتهى الى أنه ليس ثمّة حذف أو مجاز في هذه الآية ونظائرها مستدلاً بالتحليل والتأويل والمقارنة بين آي الكتاب[٧٩].

خلاصة القول في المجاز بالحذف

نخلص مما تقدم الى ثلاث نقاط:

أولاً: أنّ المجاز بالحذف أو مجاز الاعراب المؤدي الى تغيير حكم الاعراب في الأمثلة التي ذكرها البلاغيون، ليس هو السبيل الوحيد لتأويل المجاز فيها، بل يمكن توجيه المجاز بصور أخرى خارجة عن تغيير الحكم الاعرابي وداخلة في حدّ المجاز وعلاقاته المعروفة، وبعضهم يرى أنه حقيقة فلا حذف ولا مجاز.

وتبين انه ليس أحدٌ من النحويين يجعل حذف المضاف في الأمثلة المتقدمة مجازاً في الاعراب، وغاية ما ذكره سيبويه وابن السراج وابن جني أنها من الاتساع، وهو ضرب من ضروب تخطّي الاصل والعدول عنه، ويراد به في الأمثلة المتقدمة عند النحويين تغيير المعنى النحوي الوظيفي للكلمة في التركيب بالحذف اختصاراً.

وقد أدخل النحويون المتقدمون كثيراً من عوارض التركيب وغيرها في باب الاتساع كالترادف، والاشتراك، والاختصار، والاضمار، والزيادة، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، ووقوع الفعل على المكان او على الزمان، ووقوع الأسماء ظروفاً، وقوع الفعل على غير مفعوله الحقيقي، والإخبار عن اسم العين بالمصدر وغيرها كثير [٨٠]، ولا يصلح أغلبها أن يكون مجازاً، فالاتساع مفهومٌ واسعٌ في الترخّص والعدول ولا يختصّ بالمجاز وحسب.

وما ذكره ابن جني من الاتساع في أمثلة البلاغيين لا تدخل في مجاز الاعراب بسبب الحذف، بل التمس لها علاقات أخرى ذات صلة بالتوسع والتشبيه والتوكيد، وكل ما ذكره من الحذوف، والزيادات، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف لا تدخل في باب المجاز الا بتوفر تلك العلاقات.

(٧٧) مفردات ألفاظ القرآن/ الراغب:٢/٢٤٠. وينظر: التوقيف على مهمات التعاريف:٥٨١.

(٧٨) تفسير القرآن الكريم/ ابن القيم:٢٧٤-٢٧٥. وينظر: المعتصر من شرح مختصر الأصول/ المنياوي:٦٧.

(٧٩) ينظر: النظام القرآني/ عالم سبيط النيلي:١٢٥-١٣١.

(٨٠) ينظر: الاتساع اللغوي بين القديم والحديث/ د. عطية الغول: ١٦ و١٩ و٢٥.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

ثانياً: أنّ مجاز الحذف لا يجري على الاصطلاح في المجاز بحيث يعدّ قسيماً لأنواعه، إذ ليس فيه استعمال للفظ في غير ما وضع له، ولم يكن مورد اتفاق بين العلماء، بل اضطربت أقوالهم فيه، فهم بين منكرٍ ومؤيدٍ له، كما سيأتي في آخر البحث.

وقال الزركشي (ت٧٩٤هـ):" حكى إمام الحرمين في التلخيص عن بعضهم أن الحذف ليس بمجاز، إذ هو استعمال اللفظ في غير موضعه، والحذف ليس كذلك... والتحقيق أنه إن أريد بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه، فالمحذوف ليس كذلك لعدم استعماله، وإن أريد بالمجاز إسناد الفعل إلى غيره وهو المجاز العقلي، فالحذف كذلك "[٨١].

لكن ليس في قوله تعالى:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ إسناد للفعل إلى غيره؛ لأنّ الاسناد يقتصر على الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، فليس هو " مجازاً في التركيب، فإن مجاز التركيب مثل قولك: أنبت الربيع البقل، لفظٌ مستعمل في موضوعه، فمقتضاه إسناد الإنبات إلى الربيع، ولكنا علمنا بالعقل أنه ليس كذلك، وإنما هو من الله، فعلمنا أنه مجاز عقلي"[٨٢].

وأنكر الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ) المجاز بالحذف في قوله تعالى:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ بوجهين: الأول: أنَّ إطلاق القريةِ وإرادة أهلها من أساليب اللغة العربية، والثاني: أنَّ المضاف المحذوف كأنَّه مذكورٌ؛ لأنّه مدلولٌ عليه بالاقتضاء، وتغييرُ الإعراب عند الحذف من أساليب اللُّغة أيضاً، وذكره ابن مالك في الخلاصة بقوله:

وما يلي المضاف يأتي خلفاً ... عنه في الإعراب إذا ما حُذِفَا[٨٣]

وخلص الى أنَّ حدَّ المجاز لا يشمل قوله تعالى:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾؛ لأنَّ القريةَ فيه -عند القائل بأنَّه من مجاز النَّقْص -مستعملةٌ في معناها الحقيقيّ، وإنما جاءها المجاز عندهم من قِبل تغيير الإعراب بسبب حذف المضاف، لكن المحذوف مُقتضى، وأنَّ إعراب المضاف إليه إعراب المضاف إذا حُذف من أساليب اللغة العربية[٨٤].

ودلالة الاقتضاء لا تكون إلا على محذوف دلّ المقام عليه، وتقديره لا بد منه؛ لأن الكلام دونه لا يستقيم، لتوقف الصدق أو الصحة عليه[٨٥]، والمحذوف في الآية يدل عليه سياق الكلام، جاء في البحر المحيط للزركشي (ت٧٩٤هـ):" وقوله: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾، فإن المراد أهلها، ومنهم من لم يجعله مجازاً، وقال: لا نقول أقيمت القرية مقام أهلها، بل حذف من الخطاب ذكر الأهل لدلالة بقية الخطاب عليه، والإضمار والحذف ليسا من المجاز، فإن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له"[٨٦]. وهو قول متين قريب الى روح اللغة، والتسليم به يجنب الباحث تعسف القول بالمجاز.

ثالثاً: ان الحذف والمجاز يتقاطعان من جهة، ويلتقيان من جهة أخرى، فالحذف ظاهرة أسلوبية تدرس في علم المعاني، وقد يترتب عليه تغيير الحكم الاعرابي للكلمة في التركيب، أما المجاز فهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له، وقد صرح بعض الأعلام بوجود هذا

(٨١) البرهان في علوم القرآن: ٣/١٠٣-١٠٤.

(٨٢) البحر المحيط في أصول الفقه/ الزركشي:١/٥٦٤، وينظر: الإبهاج في شرح المنهاج/ تقي الدين السبكي:٣/٧٨٩.

(٨٣) ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٢/٧٥.

(٨٤) ينظر: منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز (مطبوع ضمن آثار الشنقيطي):٢٧-٢٨.

(٨٥) ينظر: مذكرة في أصول الفقه/ الشنقيطي:٢٨٢.

(٨٦) البحر المحيط في أصول الفقه:١/٥٦٢.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

التباين، قال فخر الدين الرازي: "إنَّ المجازَ والإضمارَ قسمان لا قسيمان، فهما متباينان"[٨٧].

ويلتقي الحذف الذي يترتّب عليه تغيير الحكم الاعرابي للكلمة مع المجاز في النقل، ففي المجاز تنتقل الكلمة من معناها اللغوي الاصلي الى معنىً آخر، وفي الحذف تنتقل الكلمة من حكم إعرابها الأصلي إلى غيره، ويترتب عليه انتقال في المعنى الوظيفي النحوي.

ومع الاشتراك والتوافق في النقل بين اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة، وبين الكلمة الّتي تغيّر حكم إعرابها الأصلي، لكنّ إطلاق مصطلح المجاز بالحذف أو المجاز في الاعراب، يلزم دخول مفهومه في حدّ المجاز وعلاقاته، ليصحّ القول به، ويسلم جعل الحذف أو الاعراب مجازاً، وقد تبين أنه خارج عن حد المجاز المعروف بنوعيه.

المجاز بالزيادة عند النحويين

تقدم أنّ المجاز بالزيادة هو أن يتغير حكم إعراب الكلمة بسبب زيادة لفظ، كانت الكلمة استحقت قبله نوعاً من الإعراب، فحدث بزيادته نوع آخر منه[٨٨]. قال العلوي: " المجاز بالزيادة، كقوله تعالى:﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[٨٩]، فالكاف هاهنا مزيدة؛ لأنها لو أسقطت لاستقام الكلام، فلهذا كان مجيئها للزيادة المجازية"[٩٠]، أي: إنّ الحكم الأصلي للمثل النصب خبراً لـ(ليس)، وقد تغير إلى الجر بالكاف الزائدة.

وأمثلة هذا النوع من المجاز تناولها النحويون بالبحث والتحليل والتخريج، ففي قوله تعالى:﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ ذكروا في هذه الآية ثلاثة آراء:

الأول: أنّ الكاف زائدة، بمنزلة الباء في خبر ليس، و(مثل) خبر ليس مقدم، و(شيءٌ) اسمها، والتقدير: ليس مثلَه شيءٌ، وزيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي من الاعتناء به[٩١]، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل؛ لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً[٩٢].

وقالوا: إذا لم تقدر الكاف زائدة، تكون قد أثبتّ له عزّ اسمه مثلاً، على تقدير: ليس كالذي هو مثله شيء، أو ليس مثلَ مثلِه شيءٌ، واثبات المثل محالٌ عليه سبحانه[٩٣].

وذكر أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) في شرح الكتاب أنّ الاحالة في إثبات المثل تأتي من وجهين:" أحدهما: أنّ الله تعالى لا مثل له ولا نظير. والثاني: أنّ نفس اللفظ به محال في كل أحد، وذلك أنّا لو قلنا: (ليس مثلَ مثلِ زيدٍ أحدٌ)، لاستحال؛ وذلك أنا لو أثبتنا لزيد مثلاً، فقد جعلنا زيداً مثلاً له؛ لأن ما ماثل الشيء فقد ماثله ذلك الشيء، ويجوز أن يكون زيدٌ مثلاً لعمرو، وعمرو ليس مثلاً لزيدٍ، فإذا نفينا المثل عن مثل زيدٍ، وزيدٌ هو مثلُ مثلِه، فقد أحلنا"[٩٤].

ولابن جني (ت ٣٩٢هـ) وجهان للإحالة كذلك، الأول كما تقدم عن السيرافي، وقال في الثاني: "إن الشيء إذا أثبت له مثلاً فهو مثلُ مثلِه؛ لأن الشيء إذا

(٨٧) الدر المصون/ السمين الحلبي: ٦ / ٥٤٤. ونقله أبو حفص الحنبلي في اللباب:١٨٦/١١ عن ابن الخطيب.

(٨٨) ينظر: مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح/ المغربي:٤٣٤/٢، والبليغ في المعاني والبيان والبديع/ الشيخ أحمد أمين الشيرازي:٢٣٤، ومعجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها/ د. أحمد مطلوب:٢١٢/٣.

(٨٩) سورة الشورى: ١١.

(٩٠) الطراز:٤١/١.

(٩١) ينظر: الجنى الداني:٨٧.

(٩٢) ينظر: مغني اللبيب/ابن هشام:٢٣٧.

(٩٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج:٣٩٥/٤، وسر صناعة الاعراب/ ابن جني:٢٩١/١، والتبيان في اعراب القران/ العكبري:١١٣١/٢، والجنى الداني/ المرادي:٨٦-٨٧، واوضح المسالك/ ابن هشام: ٤٣/٣.

(٩٤) شرح كتاب سيبويه/ السيرافي:٢٣٥/١.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

ماثله شيءٌ فهو أيضاً مماثلٌ لما ماثله، ولو كان ذلك كذلك - على فساد اعتقاد مُعْتَقِدِهِ - لما جاز أن يقال:﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾؛ لأنه تعالى مثلُ مثلِه، وهو شيءٌ؛ لأنه تبارك وتعالى قد سمّى نفسه شيئاً بقوله تعالى: **(قُلْ أَيُّ شَيءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ)** [٩٥]؛ وذلك أنّ أياً إذا كانت استفهاماً فلا يجوز أن يكون جوابها إلا من جنس ما أضيفت إليه، ألا ترى أنك لو قال لك قائل: أيّ الطعام أحبّ إليك؟ لم يجز أن تقول له الركوب ولا المشي ولا نحو ذلك مما ليس من جنس الطعام، فهذا كله يؤكد عندك أن الكاف في (كمثله) لا بدّ أن تكون زائدة"[٩٦].

ويرى ابن الخباز (ت٦٣٩هـ) أنّ الكاف لو كانت غير زائدة لكان التقدير: ليس مثلَ مثله شيءٌ، وفي هذا نوعان من الكفر؛ أحدهما: إثبات مثل لله؛ لأنه إذا كان التقدير: ليس شيءٌ مثلَ مثلِه، دلّ على أنّ له مثلاً. والثاني: أنه نفى عن الله أن يكون مثلاً لمثلِه، وهو محالٌ؛ لأنّ الشيء إذا كان له مثلٌ، فهو مثلُ مثلِه كما أنّ مثلَه مثلُه[٩٧].

وذكر الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) أنه يحكم بزيادة الكاف عند دخولها على (مثل) في نحو: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ أو دخول مثل عليها كقول الراجز:

فأصبحوا مثلَ كعصفٍ مأكول[٩٨]

إذ الغرض أنه لا يشبّه بالمشبه، فلا بدّ من زيادة إحدى أداتي التشبيه، وزيادة ما هو حرف أولى[٩٩].

وزعم بعضهم أنّ الكاف زائدة في لغة تهامة حين تدخل على (مثل)، فهم يقولون: (أنا كمثلك) أو (أنت كمثلي)، أي: أنا مثلك، وأنت مثلي[١٠٠]، وقد تكون الآية جارية هذا المجرى.

والرأي الثاني: ذهب أصحابه إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة، وأن لفظة (مثل) هي الزائدة، لتفصل بين الكاف والضمير، فإن إدخال الكاف على الضمير غير جائز، إلا في الشعر، وتقدير الكلام في الآية: ليس كهو شيء[١٠١]، فالكاف اسم مؤكَّد بمثل[١٠٢]، أو "أنّ كلمة التشبيه كرّرت للتأكيد"[١٠٣].

وذكر بعض العلماء أنّ مثلاً زائدة لتوكيد الكلام، إذ اختلف اللفظ بها وبالكاف، وهما بمعنى واحد، وذلك أنك تقول: (زيد كعمرو)، و(زيد مثل عمرو)، فإذا أردت المبالغة التامة قلت: (زيد كمثل عمرو)، والتقدير في الآية: ليس كهو شيء، أو ليس هو كشيء، واستدلوا على ذلك بالشعر والقراءات، فجرت الآية على عرف كلام العرب[١٠٤]، ومنه قول أوس بن حجر [المتقارب]:

وقَتْلى كَمِثْلِ جُذوعِ النخيلِ ... تَغَشّاهُمُ مُسْبِلٌ مُنْهَمِرْ[١٠٥]

أي: كجذوع النخيل.

ومنه قراءة ابن مسعود وابن عباس لقوله تعالى:﴿**فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ**﴾[١٠٦]، (فإن آمنوا بما

(٩٥) سورة الانعام: ١٩.

(٩٦) سر صناعة الاعراب/ ابن جني:٢٩١/١.

(٩٧) ينظر: توجيه اللمع: ٢٣٧.

(٩٨) استشهد به سيبويه في الكتاب:٤٠٨/١ على أنَّ ناساً من العرب إذا اضطُرُّوا في الشعر جعلوا الكاف بمنزلة مثل، ونسبه لحُمَيْدٌ الأَرقطُ، وفيه: فصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ، ونسبه العيني في المقاصد:٨٥٦/٢ لرؤبة وذكر أن الشاهد فيه زيادة الكاف.

(٩٩) شرح الرضي على الكافية:٣٢٤/٤-٣٢٥.

(١٠٠) ينظر: تفسير السمعاني/ أبو المظفر، منصور بن محمد:٦٦/٥، والابانة في اللغة/ سَلَمة بن مسلم العَوْتبي:٣٢/٢.

(١٠١) ينظر: توجيه اللمع:٢٣٧، والانصاف/ ابن الانباري:٢٤٥/١، والجنى الداني:٨٩، ومغني اللبيب/ابن هشام:٢٣٨، وشرح العوامل/الجرجاوي:٥٦.

(١٠٢) ينظر: مغني اللبيب/ابن هشام:٢٣٨.

(١٠٣) الكشاف/ الزمخشري:٢١٨/٤.

(١٠٤) ينظر: الأضداد/ الانباري:٤١، وجامع البيان/الطبري:٥٠٩/٢١، والكشف والبيان/الثعلبي: ٣٠٥/٨-٣٠٦، والابانة في اللغة/ سَلَمة العَوْتبي:٢٢٢/١-٢٢٣، ومعالم التنزيل/ البغوي:١٧٣/١، والمحرر الوجيز/ ابن عطية:٢٨/٥، والجنى الداني:٨٩.

(١٠٥) الديوان:٣٠.

(١٠٦) سورة البقرة:١٣٧.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

أمنتم به) بإسقاط مثل [١٠٧]، وقراها أُبي: (بالذي آمنتم به) [١٠٨]. وروي عن ابن عباس: لا تقولوا﴿ **فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ اهْتَدَوْا** ﴾؛ فإنه ليس لله مثل؛ ولكن قولوا: (فإن آمنوا بالذي آمنتم به)، أو قال: (فإن آمنوا بما آمنتم به) [١٠٩].

قال أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "هذا الذي ذهب إليه ابن عباس حسن؛ لكن ليس لأنّ القراءة المشهورة مردودة... غير أنّ العرب قد تأتي بمثل في نحو هذا توكيداً وتسديداً، يقول الرجل إذا نفى عن نفسه القبيح: (مثلي لا يفعل هذا)؛ أي: أنا لا أفعله، و(مثلك إذا سئل أعطى)؛ أي: أنت كذاك" [١١٠].

وهناك من يستبعد القول بزيادة مثل في الآية، ومنهم العكبري (ت ٦١٦هـ) [١١١]، والمرادي (ت ٧٤٩هـ) الذي قال: "هذا القول فاسد؛ لأنّ الأسماء لا تزاد" [١١٢]. وذكر ابن هشام (ت٧٦١هـ) أنّ القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت [١١٣].

والرأي الثالث: أن الكاف ومثلاً لا زائد منهما، وأنّ الكلام مسوق لنفي المثل بطريق نفي الشيء بنفي لازمه؛ لأنّ نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، فقد نقل الزركشي (ت٧٩٤هـ) عن الشيخ الكَوَاشي (ت٦٨٠هـ) قوله: "يجوز أن يقال: إنّ الكاف ومثل ليسا زائدتين، بل يكون التمثيل هنا على سبيل الفرض، كقوله:﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[١١٤]، وتقدير الكلام: لو فرضنا له مثلاً لامتنع أن يشبه ذلك المثل المفروض شيءٌ، وهذا أبلغ في نفي المماثلة"[١١٥].

ويدرس البلاغيون نفي الشيء بنفي لازمه في محسنات البديع المعنوية، ويسمونه نفي الشيء بإيجابه [١١٦]، وهو أن يكون ظاهر الكلام يفيد إثبات الشيء إلاَّ أنّ باطنه يفيد نفيه مطلقاً. والغرض تأكيد النفي، نحو:﴿ **فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ** ﴾[١١٧]، أي: ليس لهم شافعون يومئذٍ، ولو كان لهم شافعون لما نفعتهم شفاعتهم [١١٨]. ومن ذلك قول الشاعر [السريع]

ولا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرْ [١١٩]

أي: ليس بها ضبّ حتى ينجحر. ونحو قولك: ليس لأخي زيد أخ، فأخو زيد ملزوم، والأخ لازمه؛ لأنه لابد لأخي زيد من أخ هو زيد، فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم، أي: ليس لزيد أخ، إذ لو كان له أخٌ لكان لذلك الأخ أخٌ، هو زيدٌ، فكذا الآية: نفيت أن يكون لمثل الله مثلٌ، والمراد نفي مثلِه تعالى، إذ لو كان له مثلٌ لكان هو تعالى مثلَ مثلِه [١٢٠].

وقيل: يحتمل أن تكون مثل في الآية بمعنى الصفة، فلا تكون هي زائدة ولا الكاف، والتقدير: ليس كصفته شيء [١٢١]. وهذا الوجه تأوّله ابن أمير حاج (ت٨٧٩ هـ) واستحسنه، قال: "وقد يقال مثل في الآية بمعنى الصفة العجيبة الشأن التي لا عهد بمثلها، والمعنى: ليس كصفته العجيبة الشأن شيء، وإنه لصدق، فهي مما لا عين رأت،

(١٠٧) الكشف والبيان/الثعالبي: ٣٠٥/٨-٣٠٦، وزاد المسير/ابن الجوزي:١١٦/١.
(١٠٨) الكشاف/ الزمخشري:١٩٥/١.
(١٠٩) جامع البيان/ الطبري:١١٤/٣.
(١١٠) المحتسب/ ابن جني:١١٣/١.
(١١١) ينظر: التبيان في اعراب القران: ١١٣١/٢.
(١١٢) الجنى الداني:٨٩.
(١١٣) ينظر: مغني اللبيب/ابن هشام:٢٣٨.
(١١٤) سورة الأنبياء:٢٢.
(١١٥) البرهان: ٢٧٧/٢.
(١١٦) ينظر: العمدة/ ابن رشيق:٨٠/٢، وشرح الكافية البديعية/ صفي الدين الحلي:١٥١-١٥٢.
(١١٧) سورة المدثّر:٤٨.
(١١٨) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها/عبد الرحمن الميداني:٨٢١.
(١١٩) في خزانة الأدب: ٤/ ٢٧٣ لعمرو بن أحمر الباهلي. وقبله: لا تفزع الأرنب أهوالها.
(١٢٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٣٢٥/٤-٣٢٦، والجنى الداني/المرادي:٩٠، وشرح العوامل/ الجرجاوي:٥٦.
(١٢١) ينظر: توضيح المقاصد/المرادي:٧٦١/٢، والجنى الداني/المرادي:٨٩، ومغني اللبيب/ ابن هشام: ٢٨٣، والبرهان/ الزركشي:٢٧٦/٢، وحاشية الصبان:٣٣٥/١.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، وهو حسن لا كلفة فيه" [١٢٢].

وذكر الشيخ علاء الدين المرداوي (ت٨٨٥ هـ) أنّ كثيراً من العلماء ادعى عدم الزيادة، وذلك من وجوه منها: " أن المراد هنا بلفظ المثل الصّفة، كالمَثَل - بفتحتين - كما قال تعالى: ﴿**مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ**﴾[١٢٣]، فالتقدير: ليس كصفته. قال الراغب: المثل هنا بمعنى الصّفة، ومعناه: ليس كصفته صفة[١٢٤]. قال في البدر المنير: مثل يُوصف به المذكر والمؤنث والجمع، وخرج بعضهم على هذا قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾، أي: ليس كوصفه، وقال: هو أولى من القول بزيادتها؛ لأنّها على خلاف الأَصْل" [١٢٥].

وقيل: يحتمل أن تكون مثل في الآية بمعنى الذات أو العين، أي: ليس كذاته شيء [١٢٦].

قال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ):"﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ أي: ليس كَهُو شيء. والعرب تُقيم المِثل مُقام النفْس، فتقول: مثلي لا يقال له هذا؛ أي: أنا لا يقال لي"[١٢٧].

وذهب القاسمي (ت١٣٣٢هـ) الى أنّ هذا الوجه هو الذي عوّل عليه المحققون[١٢٨]، فذكروا في تأويل الآية أنّ المراد من (مثله) ذاته، كما في قول العرب: (مثلك لا يفعل كذا)، فنفوا الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته؛ لأنهم قصدوا المبالغة في ذلك، فسلكوا به طريق الكناية؛ لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخصّ أوصافه كان نفيه عنه أولى [١٢٩].

وقال الزمخشري: "فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله: ليس كالله شيء، و﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد: وهو نفي المماثلة عن ذاته "[١٣٠].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ الكاف ليست زائدة، بل هي على معناها، وبين ذلك بقوله:" إنك تقول: (هي مثل البدر)، و(هي كمثل البدر)، فقولك: (هي مثل البدر)، أقرب في الشبه إلى البدر من (كمثل البدر)، وذلك لمجيئك في الثانية بأداتي تشبيه: الكاف ومثل، وإذا حذفت أداة التشبيه كان الشبه أقرب. فلو قلت: (هي البدر) لكان أقرب كما هو معلوم؛ لأنك تدعي أنها البدر وليست شبيهة به. فقولك: (هي البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر، أو مثل البدر). وقولك: (هي مثل البدر) أقرب إلى الشبه من قولك: (هي كمثل البدر)، فإنك في الأخيرة أبعدت الشبه بذكر أداتين للتشبيه.

فلو قال تعالى: (ليس مثله شيء) لكان ينفي ذا الشبه القريب أو المثل القريب. ولكنه قال:﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ مريداً بذلك نفي المشابهة ولو من وجه بعيد، على معنى أنه لا يشبهه شيءٌ ولو من وجه بعيد"[١٣١].

ولم يقتصر خلاف العلماء على تقدير معنى الكاف بين الزيادة وعدمها، بل اختلفوا في موضع المجاز؛ هل هو في الكاف لوحدها؛ أو هي بانضمامها الى المثل، فقد نقل عن القاضي عبد الوهاب (422 هـ) في الملخص أنه

(١٢٢) التقرير والتحبير/ ابن أمير حاج: ١٨/٢.
(١٢٣) سورة الرعد:٣٥، وَسورة محمد: ١٥.
(١٢٤) مفردات ألفاظ القرآن/ الراغب:٣٦٤/٢.
(١٢٥) ينظر: التحبير شرح التحرير/ المرداوي:٤٠٩/١.
(١٢٦) ينظر: توضيح المقاصد/المرادي:٧٦١/٢، والجنى الداني/المرادي:٨٩، ومغني اللبيب/ ابن هشام: ٢٨٣، والبرهان/ الزركشي:٢٧٦/٢، وحاشية الصبان:٣٣٥/١.
(١٢٧) غريب القران:٣٩١.
(١٢٨) ينظر: محاسن التأويل/ القاسمي:٣٥٤/٨.
(١٢٩) ينظر: مفاتيح الغيب/الرازي:١٣٢/٢٧، ومغني اللبيب/ابن هشام:٢٣٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٣٨/٢.
(١٣٠) الكشاف:٢١٨/٤.
(١٣١) معاني النحو/ د. فاضل السامرائي: ٥٤/٣.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

قد اختلف في كيفية كون هذا مجازاً، فقال الجمهور: إن الكلمة تصير بالزيادة مجازاً، وقال قوم: إن نفس الزيادة تكون مجازاً دون جميع الكلمات؛ لأن الكاف هي المستعملة في غير موضعها، والمثل مستعمل في موضعه. قال: "والصحيح الأول؛ لأن الحرف الواحد لا يفيد بنفسه، وما لا يفيد بنفسه لا يوصف بأنه حقيقة ولا مجاز، وإنما يوصف بذلك الكلام المفيد، والكاف لا تفيد إلا بانضمامها إلى المثل، فوجب أن تكون الجملة مجازاً"[١٣٢].

ومما تقدم يتبين أن الرأي الثاني والثالث يخرجان الآية من أن تكون شاهداً على القول بالمجاز بالزيادة؛ لأنه مبني على تغيير حكم إعراب الكلمة بسبب زيادة لفظ، كانت الكلمة استحقت قبله نوعاً من الإعراب فحدث بزيادته نوع آخر منه، والرأيان يذهبان الى نفي زيادة الكاف التي بسببها تغيير حكم إعراب المثل من النصب خبراً لـ(ليس) إلى الجر بالكاف الزائدة.

أما القول بزيادة الكاف في الآية، فقد جعله ابن الاثير مجازاً على طريق المبالغة، ولا فرق لديه بين قوله تعالى:﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ وبين قوله: (ليس كالله شيء)، الا قصد المبالغة، قال: "وإن كان الله سبحانه وتعالى لا مثل له حتى يكون لمثله مثل، وإنما ذكر ذلك على طريق المجاز قصداً للمبالغة"[١٣٣].

ويرى بعضهم أن الزيادة ليست من أنواع المجاز، بل هي حقيقية مبالغة في نفي مثل المثل، فقد نقل الزركشي (ت٧٩٤هـ) عن العبدري (ت ٧٣٧هـ) في المستوفى وابن الحاج (ت ٦٥١ هـ) في تنكيته على المستصفى "أنّ الزيادة ليست من أنواع المجاز، بل فيها ضربٌ من التوكيد اللفظي، فقوله تعالى:﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ فيه مبالغةٌ في نفي مثل المثل، كأنه قيل: ليس مثل مثله شيء، والمعنى: ليس مثله، والزيادة حقيقية"[١٣٤].

(١٣٢) البحر المحيط في أصول الفقه/ الزركشي:٥٦١/١-٥٦٢.

(١٣٣) المثل السائر/ ابن الاثير:١٩٠/٢.

خلاصة القول في المجاز في الاعراب

نخلص مما تقدم إلى ما يأتي:

أولاً: اختلفت اقوال العلماء بين التأييد والانكار للمجاز في الاعراب، فقد تقدم عن السبكي (ت ٧٧٣هـ) أن تسمية هذا النوع مجازاً ليست على التحقيق؛ لأنّ المجاز لفظٌ مستعملٌ في غير موضوعه، وليس في النقص لفظٌ استُعمل في غير موضوعه، والزيادةُ أيضاً لم يُستعمل الزائد في غير موضوعه[١٣٥]، وأنكر الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ) نوعي المجاز في الاعراب، قال:" قد بينا في رسالتنا المسماة (منع جواز المجاز في المُنزَل للتعبد والإعجاز): أنّ ما يسميه البلاغيون مجاز النقص، ومجاز الزيادة، ليس بمجازٍ حتى عند جمهور القائلين بالمجاز من الأصوليين، وأقمنا الدليل على ذلك"[١٣٦].

واختلف البلاغيون والاصوليين لأيّ نوعي المجاز ينتمي اللغوي أم العقلي، أو الافرادي أم التركيبي، فذكره السكاكي (ت٦٢٦هـ) في فصل بعنوان: المجاز اللغوي الراجع على حكم الكلمة في الكلام[١٣٧]، وعدّه بعضهم من المجاز المرسل القائم على التوسُّع في اللّغة دون ضابطٍ معيّن[١٣٨]، ويرى آخر أنه نوعٌ قائمٌ بذاته غير العقليّ واللّغويّ[١٣٩]، أو أنه ضربٌ آخر خارجٌ من حدّ

(١٣٤) البحر المحيط في أصول الفقه/ الزركشي:٥٦٢/١.

(١٣٥) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح/ بهاء الدين السبكي:٢٠٣/٢.

(١٣٦) اضواء البيان: ٢٧١/٥. وينظر: منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز (مطبوع ضمن آثار الشنقيطي):٢٧-٢٨.

(١٣٧) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٩٢.

(١٣٨) ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها/ عبد الرحمن الميداني:٢٧٢/٢.

(١٣٩) ينظر: البليغ في المعاني والبيان والبديع/ الشيخ أحمد أمين الشيرازي:٢٣٤.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

المجاز المعروف، وإنّما يطلق عليه المجاز في الإعراب توسّعاً[١٤٠].

ويرى بعض الاصوليين أن الأقرب أنه من مجاز التركيب لا الإفراد، واختاره الأصفهاني (ت ٦٨٨ هـ) وجماعة[١٤١]، وذهب تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ) في شرحه لمنهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) الى أن العادين لهذين النوعين من المجاز-أي المجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان- ذكروهما في المجاز الإفرادي، واستبعد ذلك في المجاز بالنقصان؛ لأنّ المجاز في المفرد هو اللفظ المستعمل في غير موضوعه الأول، والمحذوف لم يستعمل البتة، واستبعده كذلك في المجاز بالزيادة؛ لأنّ الزائد لم يستعمل البتة في شيء.

قال: "وهذا السؤال قد شاع وذاع، وأجاب عنه والدي (رحمه الله) بأن هذا لفظ مستعمل في غير ما وضع له، فصدق عليه تعريف المجاز الإفرادي، قال: وذلك لأن قوله:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ موضوعٌ لسؤالها مستعملٌ في سؤال أهلها، فكان مجازاً، وليس هو مجازٌ في التركيب"[١٤٢].

واختلفوا كذلك في موضع مجاز الاعراب بنوعيه، هل هو الكلمة أو الاعراب المستعمل في غير محله، قال التفتازاني (ت٧٩٢هـ): " ظاهر عبارة المفتاح أنّ الموصوف بهذا النّوع من المجاز هو نفس الإعراب، وما ذكره المصنف أقرب"[١٤٣]. أي: ما ذكره الخطيب في التلخيص في قوله: " وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ"[١٤٤]، هو الوجه الاقرب.

ثانياً: أن المجاز بالزيادة وبالحذف خارجان عن حدّ المجاز الذي ذكره البلاغيون، ومن هنا لجأ ابن أبي الحديد الى ذكر حدّ للمجاز يدخل مجاز الاعراب بنوعيه، نقله عن شيخه أبي عبد الله البصري المتكلم، في معرض دفاعه عن الغزالي الذي عارضه ابن الاثير لجعله أقسام المجاز أربعة عشر قسماً منها المجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان.

قال ابن أبي الحديد:" إن ما قاله الغزالي وغيره في هذا الموضع مأخوذٌ من قول شيخنا أبي عبد الله البصري المتكلم، فإنه قال: الحقيقة ما انتظم لفظها معناها من غير زيادة ونقصان ولا نقل، والمجاز ما لا ينتظم لفظه معناه إلا لزيادة ونقصان أو نقل، كزيادة الكاف في قوله تعالى:﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾، فإنا لو أسقطنا الكاف استقام المعنى، ومثال النقصان قوله:﴿ **وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ**﴾، فإنا إذا زدنا فيه لفظة الأهل استقام المعنى، ومثال النقل قولنا: رأيت أسداً، تعني به الرجل الشجاع، فإنه منقولٌ من السبع"[١٤٥].

وهذا الحدّ هو الأوفر حظاً لو شئنا جعل مجاز الاعراب قسماً من المجاز، لكن ذهب الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) الى أنه خطأ وعدّه من الوجوه الفاسدة في تعريف الحقيقة والمجاز، قال: "وأعلم أن الناس ذكروا في تعريف الحقيقة والمجاز وجوهاً فاسدة، أحدها ما ذكره أبو عبد الله البصري... وأعلم أنّ هذا التعريف خطأ؛ لأنّ المجاز بالزيادة والنقصان إنما كان مجازاً؛ لأنه نقل عن موضوعه الأصلي إلى موضوع آخر في

(١٤٠) ينظر: بدائع الأفكار/ حبيب الله الرشتي:٩٥.
(١٤١) البحر المحيط في أصول الفقه/ الزركشي:٥٦٣/١.
(١٤٢) الإبهاج في شرح المنهاج/ تقي الدين السبكي:٧٨٨/٣.
(١٤٣) مختصر المعاني:٢٤١.
(١٤٤) التلخيص في علوم البلاغة: ٣٣٦.
(١٤٥) الفلك الدائر على المثل السائر/ ابن ابي الحديد:٢١١/٤.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

المعنى وفي الاعراب، وإذا كان كذلك لم يجز جعلهما قسمين في مقابلة النقل"[١٤٦].

لكن الاشتراك والتوافق في النقل بين الكلمة المستعملة في غير ما وضعت، وبين الكلمة الّتي تغيّر حكم إعرابها الأصلي، يلزم دخول مفهوم تغيّر حكم الإعراب في حدّ المجاز وعلاقاته، ليصحّ إطلاق مصطلح المجاز عليه؛ لأن حدّ المجاز هو أن تجوز بالكلمة موضعَها في أصل الوضع، وتنقلها عن دِلالة إلى دِلالة[١٤٧]، فهو انزياح على مستوى العلاقات الاستبدالية للغة في المجاز المرسل، أو على مستوى التركيب والاسناد في المجاز العقلي، ولا ينطبق مجاز الاعراب على كليهما.

ومن هنا أشكل الشيخ شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤هـ) على الفخر الرازي في شرح المحصول، قال:" المجاز بالزيادة والنقصان مشكل؛ لأن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، وجميع الألفاظ المذكورة في الآيتين مستعملة في ما وضعت له، والقرية في القرية، والسؤال في السؤال، وكذلك الآية الأخرى، فلم يبق إلا المحذوف وهو الأهل، والمحذوف مسكوت عنه لم يستعمل، وما لا يستعمل لا يكون حقيقة ولا مجازاً، وكذلك الكاف الزائدة ليست مستعملة في شيء، وكل زائد من هذا النوع ليس مستعملاً في شيء لا مجازاً ولا حقيقةً، فلا مجاز البتة.

واتفق العلماء على انه مجازٌ فتأمل ذلك، فيتعين أن يكون من مجاز التركيب لا من مجاز الإفراد؛ لأن العرب وضعت السؤال ليركّب لفظه مع لفظ من يصلح للإجابة، فحيث ركّبته مع ما لا يصلح للإجابة عدلت عن التركيب الأصلي إلى تركيب آخر غير الأصلي، ولا نعني بالمجاز في التركيب إلا هذا القدر، وهو استعمال المركب على خلاف التركيب الأصلي"[١٤٨].

لكن مجاز التركيب هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له، والاسناد انما يقتصر على الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر كما أسلفنا، وليس في الآية التي يشير اليها-وهي قوله تعالى:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾-ما يصح جعله من مجاز التركيب.

فلم يبق الا ان نجعل مجاز الاعراب في محله من كتب المعاني أو النحو؛ لأنه يتعلق بالخصائص الاسلوبية للتراكيب العربية وعوارضها كالحذف والزيادة وغيرهما.

نتائج البحث

انتهى البحث الى جملة نتائج تمخّضت عنه، ويمكن إجمالها كما يأتي:

- اختلف العلماء في مجاز الاعراب بين مؤيدٍ ومنكرٍ، واختلف المؤيدون له في تحديد نوعه، وموضعه.

- أنّ سبب الاختلاف يعود الى عدم دخول مجاز الاعراب في حدّ المجاز المصطلح عليه عند البلاغيين.

- أنّ الاعراب والزيادة والنقص ليست من علاقات المجاز، ولا تعدّ قسيمة لأنواعه، بل هي أقسام متباينة.

- أنّ المجاز اللغوي هو عدول على مستوى العلاقات الاستبدالية للألفاظ، والمجاز العقلي هو عدول على مستوى الاسناد، ولا ينطبق مجاز الاعراب على كليهما.

(١٤٦) المحصول/ فخر الدين الرازي:١/٢٨٧ – ٢٨٨.

(١٤٧) اسرار البلاغة: ٤١٨.

(١٤٨) نفائس الأصول في شرح المحصول شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) ٢/٧٩١. وينظر: البحر المحيط في أصول الفقه/ الزركشي:١/٥٦٣.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

- تسمية هذا النوع مجازاً ليست على التحقيق؛ لأنّ المجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له، وليس في النقص ولا في الزيادة لفظ استعمل في غير ما وضع له.

- غاية ما قيل في موضع الشبه بين المجاز ومجاز الاعراب: إنّهما يشتركان في النقل بين اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، وبين الكلمة الّتي تغيّر حكم إعرابها الأصلي، لكنّ التسليم بذلك يستلزم دخول مجاز الاعراب في حدّ المجاز وعلاقاته، ليسلم من المعارضة والاختلاف.

- أنّ أهم الامثلة المستشهد بها على مجاز الحذف حملها بعض العلماء على الحقيقة، وبعضهم تأولها في علاقات المجاز من غير باب الحذف، وكذلك نفى بعضهم الزيادة التي بسببها تغيير حكم إعراب وأخرجها عن مجاز الاعراب.

- ليس أحدٌ من النحويين يجعل الحذف مجازاً في الاعراب، وغاية ما ذكروه أنه ضرب من الاتساع.

- مجاز الاعراب ظاهرة تتعلق بالخصائص الاسلوبية للتراكيب العربية وما يطرأ عليها من عوارض كالحذف والزيادة، فالأحرى أن تدرس في علم المعاني أو في علم النحو، ولا علاقة لها بالمجاز.

فهرس المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

- الإبانة في اللغة العربية: سَلَمة بن مسلم العَوتبي الصُحاري، من أعلام القرن الخامس، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط ١، ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م.

- الإبهاج في شرح المنهاج (شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي ت٦٨٥ هـ): الشيخ علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦ هـ) وولده تاج الدين السبكي (ت٧٧١ هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد جمال الزمزمي، و د. نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط ١، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٤ م.

- الاتساع اللغوي بين القديم والحديث: د. عطية نايف الغول، دار البيروني، عمّان، ط ١، ٢٠٠٨ م.

- الاتساع في الدراسات النحوية: أحمد عطية المحمودي، رسالة ماجستير، دار علوم القاهرة ١٩٨٩ م.

- أثر ابن جني في عبد القاهر وابن الأثير: د. أحمد مطلوب، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٤١، بغداد، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م.

- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، قراءه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، نشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة (د.ت).

- الاسلوبية والاسلوب، د. عبد السلام المسدّي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، د ط، ١٩٨٢م.

- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت٦٦٠ هـ)، تحقيق: محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٦ هـ-١٩٩٥ م.

- الأصول في النحو: أبو بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨ م.

- الأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: عصام الدين إبراهيم بن محمد الاسفراييني (ت ٩٤٣ هـ) حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- اوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: ابن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني (ت ٧٣٩)، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ٤، ١٩٩٨م.

- البحر المحيط في أصول الفقه: (ت٧٩٤هـ)، ضبط نصوصه وخرج أحاديث وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، منشورات محمد علي

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

- بدائع الأفكار: ميرزا حبيب الله الرشتي (ت١٣١٢هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ايران، ٢٠٠٠م.

- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢ ١٣٩١ه-١٩٧١م.

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: عبد المتعال الصعيدي (ت١٣٩١هـ)، مكتبة الآداب، ط٧، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: عبد الرحمن الميداني الدمشقي (ت١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.

- البليغ في المعاني والبيان والبديع: الشيخ أحمد أمين الشيرازي، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

- التبيان في اعراب القران: أبو البقاء العكبري، (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٩٧٦م.

- التحبير شرح التحرير: علاء الدين المرداوي (ت٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، ود. عوض القرني، ود. أحمد السراح، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- تعليقة على معالم الأصول: للسيد علي الموسوي القزويني(ت١٢٩٨هـ)، تحقيق: السيد على العلوي القزويني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، إيران، ط٢، ١٤٣٠هـ.

- تفسير السمعاني (تفسير القرآن): أبو المظفر، منصور بن محمد السمعاني(ت٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- تفسير القرآن الكريم: ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٤١٠م.

- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ محمد الأمين العلوي الهرري، إشراف ومراجعة: د. هاشم محمد علي، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.

- التقرير والتحبير: ابن أمير حاج (المتوفى: ٨٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- تقريرات المجدد الشيرازي (تقرير بحث المجدد الشيرازي): للروزدري (ت١٢٩٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التّراث، إيران، ط ١، ١٤٠٩هـ.

- التلخيص في علوم البلاغة: الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي بيروت(د.ت).

- توجيه اللمع: ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط ٣، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧ م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين المرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي (١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م).

- التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب: ضياء الدين الجندي (ت ٧٧٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٠هـ.

- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ -١٩٦٤ م.

- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.

- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ): محمد بن عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية-بيروت.

- حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني(ت ٧٩٢هـ): عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي(ت١٠٦٧هـ)، محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢هـ.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م.

- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي(ت٧٥٦ه)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- دراسات لأسلوب القران: محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث القاهرة. د.ت.

- دروس في البلاغة (شرح مختصر المعاني للتفتازاني): الشيخ محمدي البامياني، مؤسسة البلاغ، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- دلائل الإعجاز/عبد القاهر الجرجاني، (تـ ٤٧١ أو٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

- ديوان أوس بن حجر: تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، ط/٣، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

- زاد المسير في علم التفسير: أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت٥٩٧ه)، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢ هـ.

- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

- السراج المنير (تفسير القرآن الكريم): الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، خرج آياته وأحاديثه وعلق حواشيه: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٣٨هـ.

- شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، بنغازي، ١٩٩٦م.

- شرح العوامل النحوية في أصول علم العربية: الشيخ خالد الازهري الجرجاوي ت ٩٠٥، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١م.

- شرح الكافية البديعية: صفي الدين الحلي، تحقيق: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، بغداد، ديوان الوقف السني ط١، ٢٠٠٤ م، ١٤٢٥ هـ.

- شرح المفصل: ابن يعيش (تـ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط١٤، ١٣٨٤هـ -١٩٦٤م.

- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (تـ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨ م.

- الصحاح: الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: السيد أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- صفوة التفاسير: محمد علي الصابوني، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧ م.

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: السيد يحيى بن حمزة العلوي (ت نحو٧٤٩هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي (المتوفى: ٧٧٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ -٢٠٠٣ م.

- علوم البلاغة (البيان-والمعاني-والبديع): أحمد مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: السمين الحلبي (ت٧٥٦ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٦ م.

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١ هـ -١٩٨١م.

- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ.

- غريب القرآن: ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦ه)، تحقيق: احمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

- الفصول الغروية في الأصول الفقهية: الشيخ محمد حسين الحائري(ت١٢٥٠هـ)، دار أحياء العلوم الإسلامية، إيران،١٤٠٤هـ.

- فقه اللغة وخصائص العربية: محمد المبارك، مطبعة جامعة دمشق، ط٢، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

- الفلك الدائر على المثل السائر: ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، قدم له وحققه وعلق عليه: د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة، ط١، ١٩٥٩م.

- قرة العين لشرح ورقات امام الحرمين: ابو عبد الله محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب (ت ٩٥٤ هـ)، ضبط نصه وعلق عليه: جلال علي عامر الجهاني.

- الكتاب (كتاب سيبويه): أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- الكشف والبيان: أبو اسحق الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية): أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، قابله ووضع حواشيه: د. عدنان درويش، و د. محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ ، ١٤١٩هـ.

- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: أبو محمد جمال الدين الأسنوي (ت٧٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٥.

- اللباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدمشقي (ت بعد ٨٨٠هـ)، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

- لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط/١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين ابن الأثير(ت٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.

- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، عارضه وعلّق عليه: محمود فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، ط ١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

- محاسن التأويل (تفسير القاسمي): جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- المحصول: فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- مختصر المعاني: سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، دار الفكر، إيران، ط١، ١٤١١هـ.

- مذكرة في أصول الفقه: محمد الأمين الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ٢٠٠١م.

- مشارق الشموس: المحقق الخوانساري (١٠٩٩هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، إيران، طبعة حجرية.

- معالم التنزيل (تفسير البغوي)، لابي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

- معاني القرآن واعرابه للزجاج: ابو اسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (د.ت).

- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- معترك الأقران في إعجاز القرآن: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، ضبط وصححه وكتب فهارسه: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨-١٤٠٨هـ.

- المعتصر من شرح مختصر الأصول: أبو المنذر محمود بن محمد المنياوي (ت)، المكتبة الشاملة، مصر، ط٢، ١٤٣٢ هـ-٢٠١١م.

- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د. أحمد مطلوب، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.

- معجم مقاييس اللغة: ابو الحسين أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، (١٩٨٥م).

- مفاتيح الغيب (تفسير الرازي): الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٢١هـ -٢٠٠٠ م.

- مفتاح العلوم: أبو يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- مفتاح تلخيص المفتاح: شمس الدين الخلخالي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. هاشم محمد هاشم محمود، المكتبة الازهرية للتراث، ط١، ٢٠٠٧م.

- مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الاصفهاني (ت نحو٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم والدار الشامية، ط١، ١٤١٢ هـ.

- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، قدم له وبوّبه: د. علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط/١، ١٩٩٣م.

- مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو: د. بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الألوكة، ١٤٣٦هـ -٢٠١٥م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى): بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: أ. د علي محمد فاخر، أ. د أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٣١ هـ-٢٠١٠ م.

- المقتضب: لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د. ت).

- منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز: محمد الأمين الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة.

- مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح: أبو العبّاس أحمد بن محمّد المغربي (ت١١١٠هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلميّة، ط١، (د.ت).

- النظام القرآني (مقدمة في المنهج اللفظي): عالم سبيط النيلي، دار اسامة، عمّان، مطابع الأرز، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- نفائس الأصول في شرح المحصول: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر (د.ت).

المصادر الأجنبية

Maisan Journal of Academic Studies-The rhetorical significance of the expression- Assistant Professor Dr. Hana Abdel-Reda Al-Rubaie, and Prof. Rezata Hussein Saleh - Vol 11- No 20 (2012)